

في الواجهة

إخراج التمديد التقني يتقدّم القانون الجديد... لكن

في مثل هذا النهار من الشهر المقبل تكون انتهت ولاية برلمان انتخاب عام 2009، ومدد بنفسه لنفسه مرتين على التوالي عامي 2013 و2014 كي يصل ولاية اولى بثانية، وضّر الشهر الفائت في تمديد ثالث، ولم يصدق الامك فيه بعد

نقولا ناصيف

من الساعة صفر من 20 حزيران المقبل، بعد شهر واحد تماماً من الآن، يقتضي ان تكون البلاد امام واقع جديد: إما فراغ كامل لتعذر التوافق على قانون جديد للانتخاب ورفض اجراء الانتخابات عملاً بالقانون النافذ منذ عام 2008، او تمديد لبضعة اشهر يقود الى العودة مجدداً الى القانون النافذ. لا تكمن الفضيحة في العودة الى هذا

هك يكون العقد الاستثنائي افضل حظاً من المادة 59 في الوصول الى قانون جديد؟

القانون، وهو قانوني ودستوري ما دام انبثق منه برلمان وأربع حكومات وانتخب في ظله رئيس الجمهورية، بل في إهدار أربعة أشهر بلا طائل من الانقسامات والخلافات أطاحت إجراء الاستحقاق في موعده الدستوري بذريعة رفض الأفرقاء جميعاً تقريباً خوض الانتخابات وفق أحكامه مع إطلاقهم أوسع حملة تشهير به، ثم المسارعة الى الركون إليه على أنه قارب نجاتهم

تقرير

اقتراح 15 دائرة ونقل مقعدين مارونيين اطاح اجتماع عين التينة (هيلم الموسوي)

من الفراغ. بانقضاء الاشهر الاربعة المنصرمة منذ شباط، الموعد الاول لتوجيه الدعوة الى الهيئات الناخبة، انقلبت معادلات المفاضلة رأساً على عقب: بعد مفاضلة اولى بين القانون النافذ وقانون جديد، ثم مفاضلة ثانية بين القانون النافذ والتمديد، ثم مفاضلة ثالثة بين التمديد والفراغ، انتهى الامر الآن بمفاضلة رابعة على احد خيارين: القانون النافذ او الفراغ.

ومع ان اجتماعات التشاور المعلنة والبعيدة عن الاضواء لا تتوقف عن تبادل الاقتراحات، الا ان التوافق على الاقتراح النسبي بدا غير كاف في ذاته للاتفاق على قانون جديد، في ظل تشعب افكار تقسيم الدوائر، يبدأ بست دوائر وفق ما يقترحه رئيس مجلس النواب نبيه بري ولا ينتهي بخمس عشرة دائرة يقترحها ثنائي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية.

وعلى غرار استنفاد الوقت الذي احتاج اليه اقتراح التاهيل كي يرفضه الأفرقاء الرئيسيون ويحرمونه فرصة التوافق عليه، فان السجال الدائر حيال دوائر النسبية من شأنه استنزاف الايام المتبقية من العقد العادي الاول للبرلمان نهاية هذا الشهر قبل ان يسقط. في احسن الاحوال محاولة الاتفاق على حل وسط بغية انقاذ ما تبقى من ولاية المجلس، أكثر منه الاتفاق الجاد على قانون جديد. والواقع ان اجتماع عين التينة الاحد الفائت ورفضه على خلاف، عكس التباعد الذي يتعذر معه التفاهم على تقسيم الدوائر، لا على نظام الاقتراح فحسب. ان تولد فكرة من فكرة، طرح في عين التينة اقتراح لم يُرض مضيف الاجتماع رئيس المجلس بشقيه: 15 دائرة انتخابية (بيروت اثنتان، وكل من الشمال والبقاع والجنوب ثلاث دوائر،

جبل لبنان اربع دوائر)، ونقل مقعدين مارونيين (من طرابلس الى البترون ومن البقاع الغربي الى جبيل، اولهما لأرضاء الوزير جبران باسيل بغية تعزيز حظوظه في الدائرة التي خيبته أكثر من مرة، وثانيهما لأرضاء القوات اللبنانية

جبل لبنان اربع دوائر)، ونقل مقعدين مارونيين (من طرابلس الى البترون ومن البقاع الغربي الى جبيل، اولهما لأرضاء الوزير جبران باسيل بغية تعزيز حظوظه في الدائرة التي خيبته أكثر من مرة، وثانيهما لأرضاء القوات اللبنانية

العودة الى قانون 2008. على نحو كهذا، يقيم وزر المشكلة الآن في جانب آخر، هو سبيل اخراج التمديد التقني، ثلاثة اشهر على الارجح، قبل الوصول الى نهاية الولاية في معزل عن الذهاب الى القانون النافذ او الاتفاق على

كي تشغل مقعداً متعزراً لها في جبيل). لم يكن إخفاق اجتماع عين التينة الوحيد او الاخير، بيد انه أبرز وطأة تناقض مقاربة كل من الأفرقاء المعنيين القانون الجديد، من دون ان يسع اي احد ان يجهر بتحبيذه

خلافة لحام: دمشق وحلب تتصارعان في بيروت

حتى الآن، يقتصر التنافس على مطران حلب ومطران دمشق (النائب البطريركي) لخلافة البطريرك لحام على رأس طائفة الروم الملكيين الكاثوليك، التي تشهد واحداً من أكثر صراعاتها حدة منذ اتفاه الرهبانية الباسيلية المخلصية والرهبانية الباسيليتية الشورية والحلية

غسان سعود

تتألف الإدارة الكنسية عموماً من جهازين: البطريركيات والرهبانية؛ ولكل منها هيكلتها العامة. في البطريركيات لا تختلف الأوضاع كثيراً عما هي عليه في الأحزاب والإدارات العامة لناحية الترهل والصراع على الكراسي والمحسوبيات... أما في الرهبانية فتجري انتخابات

دورية ويمكن الحديث عن تداول هادئ للسلطة ومراعاة الحد الأدنى من الكفاءة في توزيع المسؤوليات، وثمة محاسب ومدقق مالي أقله، كذلك تراكم مؤسسات الرهبانية التربوية والاستشفائية الأرباح. ورغم مظاهر البذخ التي يقول الحريصون على الكنيسة إنها لا تليق بمن اختار الحياة الرهبانية التي تقوم على التقشف، فإن وضع الرهبانية أفضل بما لا يقاس من وضع البطريركيات حيث تستشري الخلافات والمشاكل وتراشق الاتهامات على مختلف المستويات؛ فالورشنة التي كان يفترض بالفاتيكاني أن يرعاها غداة استقالة البطريرك الماروني نصرالله صفيير وانتخاب البطريرك بشارة الراعي خلفاً له، توقفت إثر اكتشاف الكرسي الرسولي أن المكلفين بالملف لا يطلبون النياشين البابوية لغير رجال الأعمال وتجار الدخان والسلاح. ولا شك في أن تدقيق الفاتيكاني في لوائح المرشحين



الخروج من الأزمة يتطلب انتخاب بطريرك غير مرتبط بالمشكلات التي انهكت الكنيسة

إهانة كبيرة لهم، وتبنيًا فاتيكانياً لخصومهم، لكنهم لا يحملون مسؤوليتها البتة للكرسي الرسولي، بل لمجموعة المطارنة التي أوجعت رأس الفاتيكانيين بـ«اقتراءاتها» على لحام. وفي النتيجة، فإن أمام المطارنة في هذه الكنيسة شهراً حافلاً بالتحضيرات. وتشير المعلومات الأولية إلى أن الصراع ينحصر اليوم بين مطرانين رئيسيين: المطران جان جنيرت، متروبوليت حلب وسلوقية وقورش، والنائب البطريركي في دمشق المطران جوزف عبيسي. والمشكلة في هذا التنافس الانتخابي أن المطارنة المقربين من البطريرك المستقيل يعتقدون أن زملاءهم المناوئين لهم فبركوا ملف فساد وعمدوا إلى تشويه صورة البطريرك، من دون إجراء أي تحقيق جدي أو إثبات اتهاماتهم، وهم يتهمون البطريرك لحام ببيع الأراضي، من دون إثباتات على ذلك، فيما هناك ملفات موثقة بحققهم أكثر